في السنوات الأولى من الألفية الميلادية الثالثة نشب العديد من الأزمات والطوارئ: غزو الولايات المتحدة وحلفائها العراق وأفغانستان وما يشهده العالم من توابع الغزو، تغير المناخ واحترار الكون، أزمة الغذاء العالمية، ارتفاع أسعار النفط، وأخيراً أزمة أسواق المال الأمريكية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي وبورصات الدنيا. لقد شهد الاقتصاد الأمريكي في غضون المئتي سنة الأخيرة كسادين طويلين: **الأول**، حدث في الفترة ١٨٧٣-١٨٧٩ (لمدة ٦٥ شهراً)، و**الثاني**، خلال الفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ (لمدة ٤٥ شهراً).

لقد صدّرت الولايات المتحدة أزمتها الطاحنة ليس فقط إلى حلفائها في أوروبا وآسيا وأفريقيا بل إلى كل أرجاء المعمورة. والآن يقف الاتحاد الأوروبي والسبعة الكبار، وغيرهم كثير، لضخ مليارات الدولارات لتفادي كساد عالمي كبير يدق أبواب الاقتصاد الدولي بعمق، وشبح البطالة بأجنحته الطويلة، وتهاوي الأسعار، وتراجع الناتج العالمي، وانكماش حركة التجارة العالمية، وتقلص الإقراض. ما حدث لسوق العقارات في الدولة المصدِّرة للأزمة العالمية، وتراجع إنتاجها، وافتعالها لحروب غير مبررة سوى بالافتراء الكاذب، كانت الأسباب الرئيسية لاعتراف الإدارة الأمريكية بمسؤوليتها عن الأزمة.

الأسئلة التي تثور الآن، هي:

- كم ستستمر الأزمة المالية الراهنة، وكيف نتمكن من قياس طولها وعمقها؟
- هل يتأثر الاقتصاد العربي الذي يرتبط بعض وحداته القطرية بالاقتصادين العالمي والأمريكي ارتباطاً وثيقاً ويندمج معهما بدرجة ما؟
- كيف يمكن التخفيف من الآثار المتوقعة في الدول العربية التي تتسم اقتصادياتها بالعوائد الريعية: النفط، السياحة، صادرات العمالة، تراجع الإنتاج جراء تأجيل تنفيذ المشروعات الكبرى، وما يترتب على ذلك من آثار ومشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية.

تتمنى هيئة تحرير المجلة أن تسعد بإسهامات الباحثين الاقتصاديين العرب في كل مكان على صعيدين (التشخيص والحل). الراشدون يشخصون ويتحركون.

رئيس التحرير
محمد سمير مصطفى
samirmoustafa@hotmail.com